

حجم إيرادات الطفرة النفطية الثالثة وأوجه تخصيصها حالة أقطار مجلس التعاون

الدكتور علي خليفة الكواري

الطفرة النفطية الثالثة استمرت من عام ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٨، وأدت إلى ارتفاع متصاعد ومستمر وغير مسبوق في أسعار النفط وقيمة صادراته، وفي حجم عائدات النفط والفوائض النفطية لمدة سبع سنوات على التوالي. وقد فاجأت الطفرة في أسعار النفط هذه الجميع وأصيبت حكومات المنطقة وشعوبها بالدهشة وربما عدم التصديق. أما الباحثين عندنا فلم يتابعوا حجم التدفقات النقدية وكيفية التصرف فيها وتأثيراتها على الاقتصاد والمجتمع .

وفي هذه الورقة سوف يتم تقديم تقديرات أولية لحجم الإيرادات النفطية التي تحققت لأقطار مجلس التعاون وأوجه تخصيصها بقدر ما تسمح به الاحصاءات الدولية .

وجدير بالتأكيد ان حجم الطفرة في أسعار النفط وفي قيمة صادراته، كان كبيراً وربما غير مسبوق، إذا أخذنا في الاعتبار مستويات أسعار النفط الاسمية وقيمة الصادرات حتى شهر تموز /يوليو ٢٠٠٨ ، قبل أن تتراجع أسعار النفط من مستوى ١٤٧ دولار للبرميل، بسبب الأزمة المالية العالمية.

أما انعكاس الطفرة على المؤشرات المالية لأقطار مجلس التعاون فسوف نعرض منها فقط ثلاثة مؤشرات أولها قيمة الصادرات، ثانيها ما تم توريده فعلاً من عائدات النفط إلى الميزانيات العامة، وثالثها حجم فوائض الميزانيات العامة وتأثيرها على قيمة الأصول المالية الخارجية لدول المنطقة.

والى جانب ذلك، هناك آثار هامة اجتماعية وسياسية وأمنية إلى جانب الاقتصادية لن نستطيع أن نتعرض لها في هذه القراءة الأولية. وتبقى لدي انطباعات حول انعكاسات الطفرة الثالثة على مواطني ومجتمعات أقطار مجلس التعاون عامة، و في الدول الصغيرة منها بشكل خاص.

فالانطباع العام عن هذه الطفرة، أن القليل من انعكاساتها ايجابي مقارنة بالطفرة السابقة، والكثير منها مع الأسف سلبي. فهذه الطفرة كان تأثيرها على المواطنين وأمن المجتمعات وتماسكها أكثر سلبية من تأثير الطفرة السابقة، وكذلك على التعليم والصحة وإسكان المواطنين ومساكن المقيمين ومستويات معيشة السواد الأعظم منهما، بسبب التضخم المنفلة وتراجع القيمة الشرائية للرواتب والأجور.

كما كان للطفرة الثالثة تأثيرات بالغة السلبية على تفاقم الخلل السكاني المزمع بسبب التوسع في النشاطات العقارية والتي تم الربط في بعض دول المنطقة . من اجل بيع تلك العقارات . بين شراء العقارات والحق في الحصول على أقامت دائمة للمشتري وعائلته.(الكواري ٢٠٠٨ : ١-٣)

ويسود أيضا انطباعا يحسن بنا التأكد منه حول تسرب المال العام (Seznec 2008:99)، إلى جانب هدره في صفقات التسلح والعون اللوجستي وما في حكمهما، وغيرها من نفقات تحويلية مثل

المخصصات والعطايا والهبات في اغلب دول المنطقة، وذلك بحكم كبر حجم الدخول ونموها المستمر المفاجئ، في وقت انصرف فيه كثيرا من المواطنين إلى الاهتمام المتزايد بالبورصات والمضاربات عن الاهتمام بالشأن العام، وربما نتيجة يأس من القدرة على التغيير.

وفيما يلي سوف يتم عرض المؤشرات المالية الثلاثة التي سبقت الإشارة إليها:

أولاً: قيمة صادرات أقطار مجلس التعاون من النفط والغاز الطبيعي المسال

شهدت القيمة الاسمية لصادرات النفط والغاز الطبيعي المسال LNG تزايداً مستمراً ومنتظماً منذ عام ٢٠٠٢. فقد ارتفعت قيمة صادرات الدول الست في مجلس التعاون من ١٢٣.٤ بليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٢ إلى ٤٢١.١ بليون دولار أمريكي في ٢٠٠٧. وتقدر قيمة الصادرات عام ٢٠٠٨ بأكثر من ٦١٤ بليون دولار بالرغم من التراجع الحاد في أسعار النفط في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨. ويبين الجدول (٢) قيمة صادرات النفط والغاز المسال في الفترة من ٢٠٠٢-٢٠٠٧.

الجدول رقم (٢)

قيمة صادرات النفط والغاز الطبيعي المسال لدول مجلس التعاون

(بليون دولار أمريكي) ٢٠٠٧ . ٢٠٠٢

البلد / السنة	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
المملكة العربية	٦٣.٧٠	٨٢.١٠	١١٠.٩٠	١٦١.٨٠	١٨٨.٥٠	٢٠٦.٤٠
الإمارات	٢٣.٢٠	٢٩.٦٠	٣٨.٤٠	٥٥.١٠	٧٠.١٠	٨٤.٤٠
الكويت	١٤.١٠	١٩.٦٠	٢٧.٨٠	٤٤.١٠	٥٥.٧٠	٦٠.١٠
قطر	٩.٩٠	١٢.١٠	١٦.٣٠	٢٢.٩٠	٣١.٢٠	٤٠.٧٠
عمان	٨.٦٠	٩.٣٠	١٠.٨٠	١٥.٧٠	١٧.٥٠	١٨.٧٠
البحرين*	٣.٩٠	٤.٧٠	٥.٦٠	٧.٨٠	٩.٠	١٠.٨٠
المجموع	١٢٣.٤٠	١٥٧.٤٠	٢٠٩.٨٠	٣٠٧.٤٠	٣٧٢.٠	٤٢١.١٠

المصدر: Institute of International Finance, (Country Reports,) September 2008

* صادرات البحرين تشمل المنتجات النفطية من النفط المستورد، فقد بلغت هذه الواردات ٢.٨٠ بليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٤ و ٤.٢٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٥ و ٤.٩٠ بليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٦ و ٥.٩٠ بليون دولار عام ٢٠٠٧ وربما لا تتضمن قيمة صادرات البحرين من نفط حقل أبو سعفة.

يبين الجدول (٢) أن قيمة صادرات الدول الست في مجلس التعاون من النفط والغاز الطبيعي المسال LNG، ارتفعت إلى حوالي ثلاثة أضعاف ونصف في عام ٢٠٠٧ عن مستواها في عام ٢٠٠٢. وللعلم والمقارنة فإن قيمة صادرات دول المنطقة لم تتراجع في عام ٢٠٠٨ عن المستوى الذي وصلته في عام ٢٠٠٧ بل إنها زادت بشكل معتبر. فقد قاربت إيرادات دول المنطقة من صادرات النفط

في الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٠٨ وقبل تراجع أسعار النفط، المستوى الذي حققته في عام ٢٠٠٧ بكامله. وفي شهر نوفمبر ٢٠٠٨ قدرت وكالة معلومات الطاقة في الولايات المتحد EIA صادرات الأوبك في عام ٢٠٠٨ بمبلغ ٩٧٩ بليون دولار أمريكي. وحتى نهاية أكتوبر ٢٠٠٨ فقط صدرت أوبك من النفط ما قيمته ٨٨٤ بليون دولار أمريكي مقارنة بمبلغ ٦٧١ بليون دولار أمريكي إجمالي صادراتها في عام ٢٠٠٧ (bespacific.Com).

ثانيا: عائدات الميزانيات العامة من النفط

ليست كل عائدات الدولة من النفط في بعض دول المنطقة هي نفسها عائدات الميزانيات العامة من النفط. ففي بعض دول المنطقة يختلط المال العام بالمال الخاص ويكون نصيب الميزانية العامة بعض من عائدات الدولة من النفط قد يقل أو يكثر، ولكن ليس كل ما يجب أن يدخل الميزانيات العامة من إيرادات النفط يدخلها في كل الدول.

ومن المؤسف أن الدارس عندما يريد أن يتحقق من ذلك يدخل غابة تتدنى فيها الرؤية وتتعدم فيها الشفافية. هذا قبل أن يدخل إلى صلب الميزانيات العامة نفسها ويحاول أن يتحقق من مصادر إيراداتها من النفط والغاز المسال بشكل خاص، وأوجه تخصيص النفقات العامة، حيث يجد هنا أيضا صعوبة في الوصول إلى الحسابات الختامية للميزانيات العامة أو إلى تقارير دواوين المحاسبة، فذلك في بعض دول المنطقة سر من أسرار الدولة لا يحق للمواطنين الاطلاع عليها.

وهذه مفارقة في عصرنا الحديث، حيث يكون لكل مساهم في شركة تجارية الحق في الاطلاع على الحسابات الختامية للشركة وعلى تقرير المدقق الخارجي للحسابات وله الحق في الاستفسار والمحاسبة. ولكن بعض دول المنطقة مازالت تنكر حق المواطنين في معرفة الحسابات الختامية للميزانية العامة وحققهم في معرفة الفوائض ورصد الاحتياطات العامة (الصناديق السيادية) وأوجه توظيفاتها. فهذه أسرار وعلى من أراد أن يعرفها أن يبحث بنفسه في مصادر المعلومات البديلة ويتحمل مسئولية أخطاء التقدير. وإذا استثنينا الكويت حيث تنشر الحكومة الحسابات الختامية للميزانية العامة، ويقوم ديوان المحاسبة المستقل عن السلطة التنفيذية والتابع لمجلس الأمة بتدقيقها والمصادقة عليها من قبل مجلس الأمة، فإننا لا نجد دواوين المحاسبة العامة حيث وجدت، في دول المنطقة مستقلة عن السلطة التنفيذية. كما إننا نجد أغلب دول المنطقة فيما عدا البحرين وربما فقط الميزانية الاتحادية في الإمارات (الميزانية الاتحادية لا تتضمن إيرادات النفط فهي خاصة بكل إمارة)، لا تتيح الاطلاع على الحسابات الختامية للميزانيات العامة. بل أننا نجد أن بعض دول المنطقة لا تعلن تفاصيل الميزانية العامة التقديرية ولا تسمح حتى لمجالس الشورى فيها أن تطلع على الميزانيات التقديرية بكاملها، دع عنك الاطلاع على الحسابات الختامية للميزانيات العامة أو تقرير ديوان المحاسبة حيث وجد.

هذا الغموض في الميزانيات العامة وصعوبة معرفة حجم العائدات العامة الحقيقية من الزيت والغاز

الطبيعي المنتج سنويا في كل دوله، جعلتنا نعتمد على إحصاءات المعهد الدولي للمالية العامة IIF

وتقاريره المفصلة عن العائدات الفعلية للميزانيات العامة من النفط والغاز المسال في كل دولة من دول المنطقة، والتي لا تتضمن بالضرورة كامل إيرادات الدولة من النفط. وفي الجدول (٣) نورد تقديرات المعهد الدولي للمالية لعائدات ميزانيات دول المنطقة من النفط.

عائدات الميزانيات العامة من النفط

بليون دولار

الجدول (٣)

البلد / السنة	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
المملكة العربية (\$=٣.٧٥ ريال)	٤٤.٣	٦١.٦	٨٨	١٣٤.٥	١٦١.١	١٤٩.٩
الإمارات* (\$=٣.٦٧ درهم)	١٥	٢٠.٥	٢٧.٢	٤١.٨	٥٩.٢	٦٩.٨
الكويت (\$=٠.٢٩ دينار)	١٩	٢١	٢٨.٣	٤٤.٨	٥٠	٦٥.٢
قطر (\$=٣.٦٤ ريال)	٥.٤	٥.٤	٩.٩	١٢	١٥.١	٢٠.٢
عمان (\$=٠.٣٨ ريال)	٦.٤	٦.٣	٨.٩	١٢.٤	١٥	١٥.١
البحرين (\$=٠.٣٨ دينار)	١.٨	٢.٢	٢.٥	٣.٣	٣.٧	٤.٣
المجموع	٩١.٩	١١٧	١٦٤.٨	٢٢٦.٨	٣٠٤.١	٣٥٥

المصدر: Institute of International Finance, Country Reports, September 2008

تم تحويل العملات المحلية إلى دولار من أجل المقارنة.

* هذه هي الإيرادات المجمعة لحكومات الإمارات، وتتضمن إيرادات الميزانية الاتحادية وميزانيات كل إمارة وكذلك أرباح شركة نفط أبو ظبي وجهاز أبو ظبي للاستثمار.

يبين الجدول (٣) المبالغ التي تم توريدها فعلاً إلى الميزانيات العامة من إيرادات النفط. وإذا أردنا تقدير إجمالي العائدات العامة من النفط في كل دولة علينا أولاً: إضافة عائدات الميزانيات العامة من النفط المستهلك محلياً وكذلك عائداتها من الغاز الطبيعي المباع محلياً وثانياً: علينا خصم تكاليف إنتاج النفط والغاز ونصيب شركات النفط الأجنبية حيث وجدت، من أرباح إنتاج النفط والغاز. حتى نصل إلى تقدير حجم العائدات العامة من النفط.

وإذ علمنا أن استهلاك دول المنطقة من الغاز الطبيعي كبير، واستهلاكها المحلي من النفط يصل إلى ٢٠% في المملكة العربية و ١٤% في الإمارات و ١٠% في الكويت و ٧% في قطر من إجمالي إنتاج النفط في كل منها (BP2008:PP 11 -27)، فإنه لا بد أن نضيف إلى قيمة الصادرات، قيمة النفط والغاز المستهلك محلياً حتى نصل إلى قيمة النفط المنتج في كل بلد كل عام.

وسوف اكتفي هنا فقط بحساب الفرق بين عائدات تصدير النفط والغاز الطبيعي المسال LNG

المبينة في (الجدول ٢) وبين العائدات الفعلية للميزانيات العامة في ٢٠٠٧ المبينة في (الجدول ٣) حتى نرى أن هناك فروق كبيرة في بعض الدول يجب التحقق من أسبابها.

الفرق بين قيمة صادرات النفط وعائدات الميزانية العامة في عام ٢٠٠٧

(ببلين الدولارات)

الجدول (٤)

قطر	الكويت	الإمارات	المملكة العربية السعودية	
٤٠.٧	٦٠.١	٨٤.٤٠	٢٠٦.٤	قيمة صادرات النفط والغاز الطبيعي المسال
٢٠.٢	٦٥.٢٠	٦٩.٨٠	١٤٩.٩٠	إيرادات الميزانيات العامة من النفط والغاز الطبيعي المسال
٢٠.٥	(٥.١٠)	١٤.٦٠	٥٦.٥	الفرق
%٥٠.٤	(% ٨.٥٠)	%١٧.٣٠	%٢٧.٤٠	نسبة الفرق

ويمكننا أن نلاحظ من حالة الكويت إلى تتوفر فيها حسابات ختامية للميزانية العامة يقوم بتدقيقها ديوان المحاسبة التابع لمجلس الأمة، أن ما تم توريده إلى الميزانية العامة من إيرادات النفط فاق قيمة الصادرات بحوالي ٨.٥ % . ويعود ذلك الفرق منطقياً إلى إضافة نصيب الميزانية العامة من قيمة الاستهلاك المحلي من النفط والغاز الطبيعي، إلى نصيب الميزانية العامة من قيمة الصادرات. وعلى عكس الكويت بدلاً من أن تكون عائدات الميزانيات العامة من النفط أكبر من قيمة صادرات النفط والغاز المسال، نجد في كل البلدان الأخرى التي يتناولها الجدول (٤) أن قيمة الصادرات هي الأكبر بنسبة عالية من إيرادات الميزانيات العامة. وهذا الفرق الذي بلغت نسبته ١٧.٣ % في الإمارات و ٢٧.٤ % في المملكة العربية و ٥٠.٤ % في قطر، يشير إلى أن هناك مبالغ كبيرة معتبرة من عائدات النفط والغاز المسال LNG لم تدخل الميزانيات العامة. بل تتسرب منها لسبب أو لآخر. والتسرب المقصود هنا هو تسرب عائدات النفط والغاز المسال بشكل خاص قبل دخولها الميزانيات العامة، أما التسرب من الميزانيات فذلك أمر ليس أقل أهمية منه (Seznec2008:pp.107-110).

ثالثاً: فوائض الميزانيات العامة لدول مجلس التعاون

حققت جميع ميزانيات دول مجلس التعاون المذكورة في الجدول (٣) منذ عام ٢٠٠٣ فوائض كبيرة قدرت عام ٢٠٠٧ بحوالي نصف ما تم توريده إلى الميزانيات العامة من العائدات العامة للنفط. ويبين الجدول (٥) قيمة هذه الفوائض السنوية.

فوائض الميزانيات العامة لدول مجلس التعاون

بليون دولار سنوياً

الجدول (٥)

السنة	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
المملكة العربية	(٥.٣٠)	٩.٦٠	٢٨.٦٠	٥٨	٧٤.٧٠	٤٧

الإمارات	(١.٩)	٢.٢	١٠.٦	٢٧.٧٠	٤٤.٦٠	٥٣.٣٥
الكويت	٨.٣٠	٨.٦	١٤.٨٠	٣١.٣	٢٩.٣	٤٥.٩
قطر	١.٦٠	٠.٩	٥.٢	١.٣	٥.١	٨
عمان	٠.٧	٠.٣	١.٢	٣.٨	٥	٣.٤
البحرين	٠.٠	٠.٢	٠.٤	١	٠.٧	٠.٦
المجموع	١٠.٦٠	٢١.٨٠	٦٠.٨٠	١٢٣.١٠	١٥٩.٤٠	١٥٨.٤٠
نسبة الفائض	%١١.٢٠	%٢١.٧٠	%٥٢	%٧٤.٩٠	%٦٤.٢٠	%٥١.٢٠

المصدر: Institute of International Finance, Country Reports, September 2008

ويلاحظ من الجدول أن دول المنطقة قد فاجأتها الطفرة النفطية الثالثة فبدأت الفوائض تتزايد من ١١.٢٠% إلى ٢١.٧% إلى ٥٢% إلى ٧٤.٩٠% في الأعوام من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٢ على التوالي. وما أن تأكدت دول المنطقة من استمرار اتجاه ارتفاع أسعار النفط في عام ٢٠٠٥ حتى بدأت توسع قنوات الإنفاق العام. وكأنها في سباق مع إيرادات النفط المتزايدة.

وبذلك تراجع الفائض بالرغم من تصاعد العائدات إلى ٦٤.٢% عام ٢٠٠٦ وإلى ٥٢.٢% في عام ٢٠٠٧. وأصبحت الدول تشعر بقدوم أزمة عام ٢٠٠٩ تجبرها على إنتاج وتصدير طاقتها الإنتاجية، إذا تراجعت عائدات النفط فيها إلى مستوى ٢٠٠٦ الذي كان الفائض منها ٦٤.٢% في ذلك العام.

وهذا ليس قريباً على سياسات الإنفاق العام في دول المنطقة (التمار ١٩٨٥: ٩٨) التي سرعان ما تفتح قنوات جديدة للإنفاق العام بصرف النظر عن جدواها، حتى تجاري التزايد في إيرادات النفط. وعندما تتراجع إيرادات النفط تستهلك دول المنطقة فوائضها النفطية بسرعة بدل أن تخضع أوجه الإنفاق للجدوى الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق العام، مثلما كان الحال. مع الأسف. بعد انحسار الطفرة النفطية الأولى والثانية (الكوراي ١٩٩٦: ١١٧-١٣٢ و ٢٨١-٢٨٣).

ولمزيد من توضيح انعكاس الطفرة الثالثة على تراكم الأصول الخارجية لدول المنطقة في عام ٢٠٠٧ نورد الجدول (٦).

صافي الأصول الخارجية لدول مجلس التعاون حتى ٢٠٠٧

بلايين الدولارات

الجدول رقم (٦)

البلد	السعودية	الإمارات	الكويت	قطر	البحرين	عمان	المجموع
المبلغ	٥٤٠	٨٥٠	٢٨٠	٨٥	١٥	٢٥	١٧٩٥

ويذكر المعهد الدولي للمالية أيضاً بأن التوزيع الجغرافي لأصول دول المنطقة الخارجية، هو ٥٦.٦% في الولايات المتحدة و ١٨.٩% في أوروبا و ١١.٣% في الدول العربية و ١١.٣% في آسيا و ١.٩% في مناطق أخرى .

وأخيراً وليس آخر تناقلت الأنباء خسارة الأصول الخارجية لدول المنطقة حوالي ٤٠٠ بليون دولار من قيمتها نتيجة الأزمة المالية العالمية، ولن نعرف . مع الأسف . حقيقة ذلك من مصادر دول المنطقة التي تعتبر هذه الفوائض من المال العام شأن يخص قلة من المسؤولين يتصرفون فيها دون حاجة إلى تقديم حساب أو الخضوع لمسألة عامة حول سلامة وكفاءة استثمارات هذه الاحتياطات العامة، التي يجب أن يكون من حق المواطنين معرفة حجمها ويطلعون على تقارير دواوين المحاسبة حول سلامة أصولها وكفاءة إدارتها وحمايتها من التلاعب

خلاصة وخاتمة

انعكست الطفرة النفطية الثالثة على قيمة صادرات النفط والغاز المسال LNG، وأدت إلى زيادة صادرات الدول الست في مجلس التعاون إلى حوالي ثلاثة أضعاف ونصف في الفترة من عام ٢٠٠٢-٢٠٠٧ .

كما أدت إلى زيادة عائدات النفط التي تم توريدها إلى الميزانيات العامة للدول الست من ٩١.١ بليون دولار عام ٢٠٠٢ إلى ٣٥٥ بليون دولار عام ٢٠٠٧ (حوالي أربعة أضعاف). وبذلك حققت الدول الست فوائض كبيره من الميزانيات العامة تصاعدت من ١٠.٦ بليون دولار (١١.٢٠%) عام ٢٠٠٢ إلى ١٥٨.٤ بليون دولار (٥١.٢٠%) عام ٢٠٠٧ .

وننتج عن تلك الفوائض زيادة في حجم الأصول الخارجية المالية لدول المنطقة الست، والتي تم تقديرها بحوالي ١.٨ تريليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٧. وقد تم كل ذلك الارتفاع الكبير المستمر وغير المسبوق في تلك المؤشرات المالية، دون أن تكون هناك وقفة من الحكومات أو إدراك لدى المواطنين بحقيقة الطفرة النفطية الثالثة وأسبابها الجوهرية. وذلك من أجل التعامل مع التحديات و الاستفادة من الفرص المصاحبة للطفرة النفطية الثالثة. فعانت الطفرة مثل التسونامي جالبة معها القليل من الايجابيات وتاركة الكثير من السلبيات حتى بالمقارنة مع الطفرات النفطية السابقة.

الكل منصرف عن التفكير في الشأن العام ومنصرف إلي المضاربات و تكوين الثروات الشخصية التي تددت بفعل الأزمة المالية العالمية الراهنة. وعلى المستوى الرسمي كان هناك توجهها إلى تدوير

عائدات النفط بسرعة، وكأنها عبء وليست ثمنا لاستتصاب الثروة النفطية، و التي يجب استثمارها بدلا من استهلاكها و المغامرة بمصير الفائض منها.
وهذا لن يتأتي لدول المنطقة ما لم يكون لها سياسة نفطية تخضع إنتاج النفط لاعتبارات التنمية وتخضع النفقات العامة إلى اعتبارات بنا قاعدة اقتصادية إنتاجية تكون بديلة للاعتماد على تصدير النفط.

الدوحة ٢٠٠٩/٥/٤

المراجع

التمار ١٩٨٥

عبد الوهاب التمار ، الأصول المالية الخارجية لأقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، كاظمة، الكويت ١٩٨٥.

الكواري ٢٠٠٨

علي خليفة الكواري، تفاقم الخلل السكاني اعتداء على حقوق المواطن، نشر على عدد من المواقع وفي الجرائد اليومية في مارس وابريل ٢٠٠٨. انظر موقع التجديد العربي.

الكواري ١٩٩٦

علي خليفة الكواري، تنمية للضياع أم ضياع للفرص التنمية ؟ مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٩٦.

BP2008:

British Petroleum, Stalistical Review of World Energy London June 2008

EIA 2008

Energy Information Administration, Crud Oil Production, 27 /11/208

<http://www.eia.doe.gov/neic/infosheets/crudeproduction.html>

SEZNEC 2008

Jean-Francois Sez nec, The Gulf Sovereign Weath Funds: Myths and Reality, Middle East policy: Summer 2008 ;15,2; Ethnic News watch (ENW)

Bespacific.com

Http/: www.bespecific.com/mt/archives/109814.html

Institute of International Finance (IFF), Country Reports: Saudi Arabia September 3 2008 Kuwait, August 29 2008, UAE September 23 2008, Qatar September 11 2008, Oman September 5 2008, and Bahrain September 26 2008.

